ملتقى وطني حضوري/ عن بعد حول:

إستراتيجية تطوير وتعزيز الحوكمة المالية في المؤسسات الاقتصادية.

بريشي نذير
طالب دكتوره
جامعة
مستغانم

بن عطية عبد الحق
طالب دكتوره
جامعة
مستغانم

معارفية طيب
دكتور جامعة
مستغانم

مداخلة بعنوان :

دور مجلس الإدارة في إدارة مخاطر التعثر المالي لتحقيق الحوكمة في المؤسسة الاقتصادية

ملخص المداخلة

سعينا في هذا البحث لتبيان دور مجلس الإدارة في إدارة مخاطر التعثر المالي لتحقيق الحوكمة في المؤسسة الاقتصادية وإظهار أهمية منظومة الحوكمة القائمة على العديد من آليات والمبادئ التي تضمن تحقيق كفاءة العمل في المؤسسات الاقتصادية، خاصة بما يتعلق بالجانب المالي ومواجهة مخاطر التعثرات المالية، وركزنا على مجلس الإدارة خصوصا باعتباره المسؤول الأول أو الفاعل الداخلي الأهم داخل منظومة المؤسسة، والمسؤول عن تعيين لجان المراقبة وإدارة المخاطر، وتأثير تكوينه وجودته على سياسات وقرارات التعامل مع خطر التعثر المالي في المؤسسات الاقتصادية وهذا في إطار الحوكمة المالية.

المحور الأول

الإطار النظري لحوكمة المؤسسات الاقتصادية

السياق التاريخي لمنظومة الحوكمة

تعريف حوكمة المؤسسات الاقتصادية

آليات الحوكمة

للوصول لفهم شامل للحوكمة ينبغي علينا معرفة أولا كيفية تشكل مفهومها والعوامل التي قادة الى تطورها في المؤسسات الاقتصادية قبل التطرق لمفهومها وتعريفاتها، فنجد أن الحاجة ظهرت إليها بعد الأزمات الاقتصادية والمالية التي كانت تحدث بصفة شبه دورية خلال العقود الماضية.

تعريف حوكمة المؤسسات الاقتصادية

تعرف الحوكمة على أنها منظومة عمل تمكن المؤسسة من تسيير أعمالها في إطار من الشفافية والمصداقية والعدالة وضمان التزامها بالقواعد القانونية والمالية المنظمة لنشاط الأسواق الاقتصادية.

آليـــــــات الـــــحوكـــــمـــــة

تعرف آليات حوكمة المؤسسات الاقتصادية على أنها الوسائل التي يتم من خلالها القيام بتوجيه ورقابة سلوك الإدارة العليا لأتخاد القرارات التي تخدم مصالح ملاك المؤسسة والتخفيض من حدة مشكلة الوكالة بين المالك والإدارة، وكذلك التأكد من أن يتم الاستخدام الأمثل للموارد وتحقيق الفاعلية جميع وسائل الرقابة الداخلية والتشغيلية، وصنع التوازن في القرارات وتكامل التقارير المالية، يتم تصنيف الآليات الى آليات داخلية وآليات خارجية وهي:

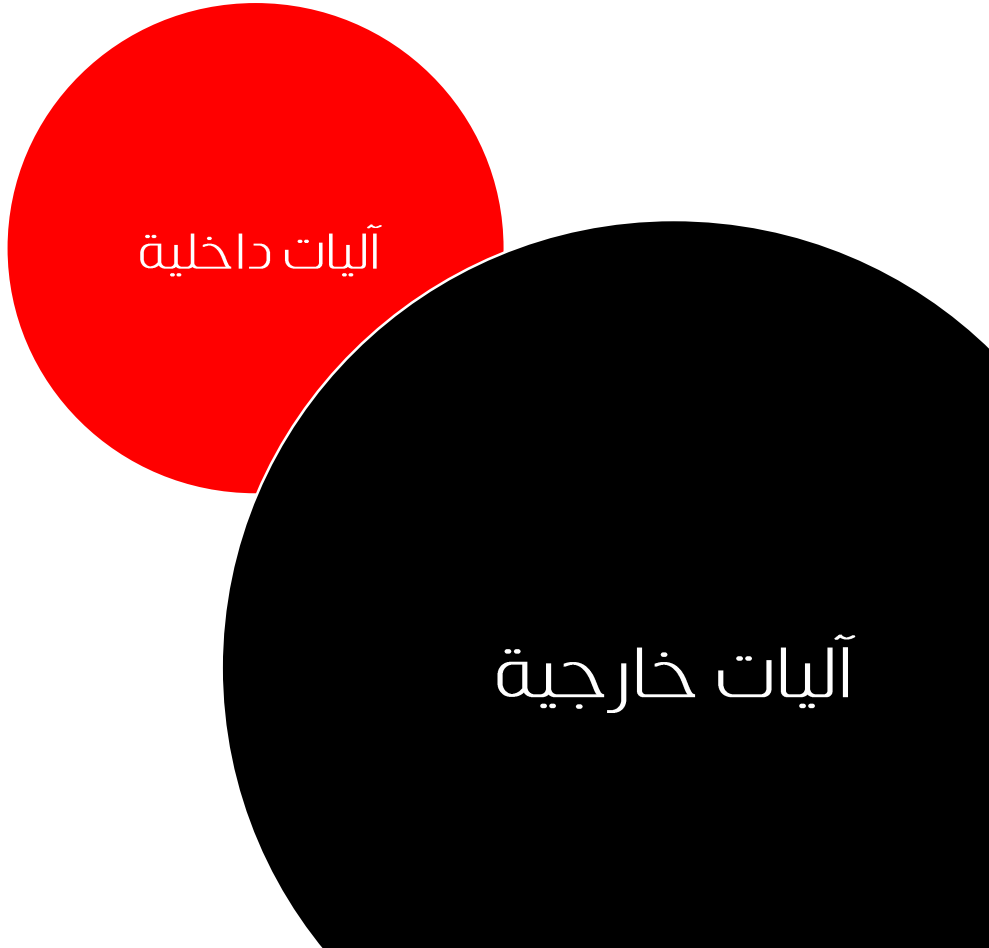

- التدقيق الخارجي
- لجنة المراجعة
- مجلس الادارة

- التشريعات والقوانين
- المنافسة الخارجية
- التدقيق الخارجي

المحور الثاني

العلاقة بين حوكمة المؤسسات الاقتصادية وإدارة المخاطر المالية (التعثر المالي)

تعريف التعثر المالي

أسباب التعثر المالي

ترابط مفاهيم حوكمة المؤسسات الاقتصادية وإدارة المخاطر

تعريف التعثر المالي

التعثر المالي هي حالة لا يمكن للشركة فيها توليد إيرادات مالية أو مدخول كافي، مما يجعلها عاجزة عن سدد ديونها والتزاماتها المالية، توجد عدة أسباب قد تقود للتعثر المالي للمؤسسات الاقتصادية نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر: الإفراط في الإنفاق أو الدعاوى القضائية أيضا ضعف الميزانية .. الخ

أســـــباب التعـــــثر المـــــالـــي

أســـبـــاب
مبـاشـــرة

أسباب مالية

في مقدمة هذه الأسباب عدم التناسق بين القروض ورأس مال المؤسسة مما يسبب خلال في تمويل المشروع المؤسساتي ومن ثم تراكم الديون مما يقودنا الى عجز مالي وعجز في الوفاء بالديون اتجاه مختلف الدائنين، أيضا التكاليف الباهظة لأعضاء مجلس الإدارة وهذه كلها عوامل تسبب التعثر المالي.

أسباب إدارية

وهي من الأسباب المشتركة في المعظم المؤسسات التي حققت خسائر وتوجهت للإفلاس، حيث عجزت الإدارة فيها عن تقديم الدعم للعمال حتى ولو كانوا ذوي كفاءة عالية إلا أنهم سيواجهون صعوبات في القيام بمسؤولياتهم الوظيفية دون دعم الإدارة، ومن الممكن أن يؤثر غياب الحوكمة متمثلة في العناصر الإدارية الفنية في حدوث صراع مصالح.

أســـــباب التعـــــثر المـــــالـــي

الأســـــبـــاب
الغير مباشرة

حدوث تضخم على المستوى
الـعالمـــي أو المحـــــــلي

التغير في القوانين والتشريعات
الصادرة من الجهات المسؤولة

انخفاض السيولة في المؤسسة

تقلب أسعار الصرف

ترابط مفاهيم حوكمة المؤسسات الاقتصادية وإدارة المخاطر

ترتبط الحوكمة بإدارة المخاطر ارتباط وثيقا، بحيث تعبر هذه الأخيرة عن الإجراءات التي يتخذها مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والمسيرين من أجل وضع استراتيجيات على مستوى جميع أنشطة المؤسسة، والتعامل مع هذه المخاطر لتخفيف من اضرارها التي تؤثر على أهداف هذه الكيانات الاقتصادية.

المحور الثالث

دور مجلس الإدارة في تفعيل أليات إدارة المخاطر المالية

تعريف وهيكل مجلس الإدارة

مكانة مجلس الإدارة في حوكمة المؤسسات الاقتصادية

خصائص مجلس الإدارة وانعكاساتها المحتملة على مخاطر التعثر المالي للمؤسسات الاقتصادية

التعريف بمجلس الإدارة

مجلس الإدارة هو الهيئة الحاكمة في المؤسسة أو الجهة المسؤولة عن قيادة المؤسسة، يتم اختيار أعضائها من قبل المساهمين (في حالة شركات المساهمة)، يقوم بوضع الاستراتيجيات العامة للمؤسسة والإشراف على إدارة وحماية مصالح المستثمرين وباقي مجموعات المصلحة المرتبطة بالمؤسسة.

هيكل مجلس الإدارة

يزداد حجم مجلس الإدارة بنمو المؤسسة، ويرتبط ذلك طرديا مع احتياجات المؤسسة الممارسات القياسية، ومع اكتساب مجلس الإدارة للمساهمين فإنه عادة ما يتم عرض مقعد في المجلس على الرئيس التنفيذي، كما يصر بعض المساهمين على الحصول على مقعد في عضوية مجلس الإدارة من أجل الأشراف على استثماراتهم بشكل مباشر، لهذا تبعات سلبية أحيانا بحيث يمكن أن يؤثر المستثمرين على الأعضاء المستقلين للمجلس.

كذلك تلعب اللوائح الداخلية للمؤسسة دورا هام في تحديد عدد الأعضاء وهيكل مجلس الإدارة،

مكـــانة مجلـس الإدارة في حوكمة الـــمـــؤســسات الاقـــتصـاديـــة

يصنف مجلس الإدارة ضمن أهم الآليات الداخلية لمنظومة الحوكمة، تأتي هذه الأهمية من مكانة هذا الأخير داخل هذه المنظومة والمهام الموكلة إليه

أهمية مجلس الإدارة في حوكمة المؤسسات الاقتصادية

في كبرى الشركات العالمية وطبقا للمبادئ التي تقدمها الحوكمة، يتولى الإدارة الفعلية لهذه الشركات أهم المندوبين السامين الذين يتم تعيينهم من طرف مجلس الإدارة، فالحوكمة توكل مجلس الإدارة بمهمة تسيير المؤسسة، إما مباشرة أو بصفة غير مباشرة، من خلال تعيين المديرين العامين أو تفويض أشخاص للقيام بهذه المهام الموزعة

مهام مجلس الإدارة من منظور حوكمة المؤسسات الاقتصادية

تشكيلة مجلس الإدارة

المدير التنفيذي (رئيس مجلس الادارة)

الإدارة العليا

اللجان التابعة لمجلس الإدارة

حجم مجلس الإدارة وأثره على مخاطر التعثر المالي للمؤسسات الاقتصادية

أثر تركز هيكـــل الملكـــية على خطـــر التعثر المـــالـــي

أثر ازدواجـــية دور المدير التنفـــيذي على خطـر التعثر المـــالي

دور اللجان التي يعينها مجلس الإدارة في مواجهة مخاطر التعثر المالي

استقلالية مجلس الإدارة ودورها في تحسين الأداء المالي (تلافي التعثر المالي)

خصائص مجلس الإدارة وانعكاساتها المحتملة على مخاطر التعثر المالي للمؤسسات الاقتصادية

الـــخاتـــمـــة

بعد التعرف على المفاهيم المختلفة للحكومة داخل المؤسسه الاقتصادية والدور الذي يلعبه مجلس الإدارة في تطبيق آليات الحكومة، خاصه في الجانب المالي، لأنه يمثل الحلقة الأهم في مهامه من خلال مراقبة الآداء المالي والتأكد من دقه التقارير المالية ومدى الالتزام بالمعايير المحاسبية وكذا الموافقة على الميزانيات والخطط المالية والاستثمارات الكبرى.

بالإضافة الى كل هذه المهام وجب اداره المخاطر بشكل سليم لأنه قد يؤثر على عمل الشركة وسمعتها ولا يتأتى ذلك الا بوضع استراتيجيات محكمه للتخفيف من اي تهديد محتمل، كل هذه الأدوار إذا ما تم ممارستها بشكل سليم سوف يبعث على الثقة ويجذب المستثمرين بما يحقق مصلحه المساهمين والموظفين والعملاء وجميع أطراف المصلحة.